كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

"حماية المياه العذبة من التلوث وفقاً لقواعد القانون الدولي – العراق نموذجاً"

رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

صلاح خيري جابر

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د / إبراهيم محمد العناني (مشرفاً ورئيساً)
أستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق – جامعة عين شمس وعميد الكلية الاسبق

أ.د / حازم محمد عتلم (مشرفاً وعضواً)
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام في كلية الحقوق – جامعة عين شمس ووكيل الكلية الاسبق

أ.د / سعيد سالم جويلي (عضواً)
أستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق – جامعة الزقازيق ووكيل الكلية الاسبق

أ.د / محمد رضا الديب (عضواً)
أستاذ القانون الدولي العام المساعد في كلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦ م

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

صفحة العنوان

اســـم الباحـــث : صلاح خيري جابر

عنوان الرسالة : "حماية المياه العذبة من التلوث وفقاً لقواعد القانون الدولي – العراق نموذجاً"

الدرجة العلميـــة : دكتوراه

القسم التابع لـــه : القانون الدولي العام

اســـم الكليـــة : كلية الحقوق.

الجامعـــــــة : عين شمس.

ســـنة التخـــرج :

ســـنة المـــنح : ٢٠١٦

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

رسالة دكتوراه

اسم الباحث : صلاح خيري جابر

عنوان الرسالة : "حماية المياه العذبة من التلوث وفقاً لقواعد القانون الدولي – العراق نموذجاً"

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د / إبراهيم محمد العناني (مشرفاً ورئيساً)
أستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق – جامعة عين شمس وعميد الكلية الاسبق

أ.د / حازم محمد عتلم (مشرفاً وعضواً)
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام في كلية الحقوق – جامعة عين شمس ووكيل الكلية الاسبق

أ.د / سعيد سالم جويلي (عضواً)
أستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق – جامعة الزقازيق ووكيل الكلية الاسبق

أ.د / محمد رضا الديب (عضواً)
أستاذ القانون الدولي العام المساعد في كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

(وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا
عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ
وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ)

صدق الله العظيم

الآية ١٢ ـ سورة فاطر

قال العماد الأصفهاني

لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا وقال في غده، لو كان هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو ترك هذا لكان أفضل، وهذا من عظيم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر.

وإلى الله العلي القدير الولي الحميد، أتوجه بالحمد والشكر وأسأله التوفيق والسداد وهو حسبي، نعم المولى ونعم النصير.

إهـــداء

إلى روح الوالدة الغالية رحمها اللّه ...

إلى والدي الذي كان نعم العون والسند...

أطال اللّه في عمره ...

إلى من شجعني ودفعني للنجاح زوجتي

الوفية المعطاء ...

إلى قرة عيني أولادي أحمد ويوسف ...

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على رسول الرحمة سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين ... أما بعد:

لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لاستاذي الكريم، **الاستاذ الدكتور أبراهيم محمد العناني** أستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق بجامعة عين شمس والعميد الأسبق للكلية لتفضله وتشريفه قبول الأشراف على الرسالة، بعد أن منحني بكل تواضع وعطاء من علمه الغزير، وأنار لي درب البحث العلمي بتوجيهاته القيمة، سائلاً الله عز وجل أن يجزيه خير الجزاء، ويمده بطول العمر والصحة خدمة للعلم ولطلابه، وله مني كل العرفان والشكر والمودة .

كما أن واجب الوفاء يدعوني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للاستاذ الدكتور حازم محمد عتلم**، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق في جامعة عين شمس والوكيل الأسبق للكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث ولشئون خدمة المجتمع والبيئة، على تفضله بقبول الأشراف على هذه الرسالة، والذي غمرني برأيه السديد، والتوجيه القويم، مما كان له الأثر الحميد في الرسالة، أدام الله عليه الصحة والعافية والعمر المديد.

وإلى **الأستاذ الدكتور سعيد جويلي**، أستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق بجامعة الزقازيق، والوكيل الأسبق للدراسات العليا للكلية، أتقدم بخالص الشكر والأمتنان لقبوله مناقشة الرسالة، رغم ضيق وقته، حفظه الله وأنار به طريق الساعين للعلم.

واتقدم بالشكر الجزيل والتقدير **للاستاذ الدكتور محمد رضا الديب**، أستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق بجامعة عين شمس، لقبوله وتشريفه مناقشة الرسالة، واسأل الله سبحانه وتعالى أن ننهل من علمه الثر ومعرفته الواسعة.

والشكر موصول لقسم الدراسات العليا ومكتبة الكلية لما أبدوه من تعاون، ولكل من ساهم في أن ترى هذه الرسالة النور ...

وفي الختام اسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد خدمة لبلدي الحبيب العراق ...

الباحث

Abbreviations

INBO: International Network of Basin Organizations

GWP: Global Water Partnership

ICPR: International Commission on the Protection of the Rhine

SADC: Southern African Development Community

ASEAN: Association of South East Asian Nations

ILA: International Law Association

UNESCO: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

IHP : International Hydrological Programme

IBWC: International Boundary and Water Commission

IJC: International Joint Commission

EEA: European Environment Agency

ECJ: European Court of Justice

OECD: Organization for Economic Cooperation and Development

OSCE: Organization for Security and Cooperation in Europe

UNEP: United Nations Environment Programme

ICWE: International Conference on Water and Environment

EPA: United States Environment Protection Agency

ESCWA: Economic and Social Commission for Western Asia

IUCN: International Union for Conservation of Nature and Natural Resources.

UNECE: United Nations Economic Commission for Europe

GAP:Güneydoğu Anadolu Projesi (مشروع جنوب شرق الأناضول)

المقدمة

تغطي المياه حوالي ٧١% من مساحة الأرض، أكثر من ٩٧% منها مياه مالحة كالمحيطات والبحار بينما تمثل المياه العذبة أقل من ٣% من المياه في العالم وتشمل المياه السطحية الأنهار والبحيرات والثلوج والمياه الجوفية[١].

وعلى الرغم من هذه النسبة القليلة للمياه العذبة إلا أنها ذات أهمية كبيرة للجنس البشري والكائنات الحية الأخرى فهي المصدر الأساس لتوفير المياه الصالحة للشرب والغذاء فضلاً عن استخدامات أخرى في الزراعة والصناعة وتنميتها والاستخدامات، ومن ثم فإن هذه المياه لا غنى عنها لاستمرار الحياة للإنسان ولجميع الكائنات الحية، وقد بين القرآن الكريم أهمية المياه للحياة فبدون المياه لا نستطيع العيش مطلقاً فقد قال سبحانة وتعالى في كتابه الكريم (والله خلق كل دابة من ماء)[٢]، وكذلك قال تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي)[٣].

ولذلك في **مجال مياه الشرب** تحاول كثير من دول العالم التي تعاني من الجفاف أو قلة موارد المياه العذبة البحث عن بدائل لحل هذه المشكلة، ولذلك يعد أحد أبرز هذه البدائل ولاسيما للدول ذات المناخ الجاف أو الصحراوي هو إنشاء محطات التحلية للاستفادة من مياه البحار لسد نقص إمدادات المياه العذبة، ولكن هذه الطريقة لا تستطيع جميع الدول الساحلية تطبيقها كونها تحتاج إلى مبالغ كبيرة نظراً للتكلفة العالية لهذه المشاريع، فمثلاً دول الخليج العربي تستخدم هذه التقنية لمعالجة قلة موارد المياه العذبة التي كلفتها وفقا لاحصائيات مجلس التعاون الخليجي لسنة ٢٠٠٨ أكثر من ٤ مليارات دولار سنة ٢٠١١ لتغطية ٤ ملايين م^3 من المياه المحلاة[٤].

---

[١] د. حسين علي السعدي، علم البيئة المائية، جامعة البصرة – العراق، ١٩٨٦، ص ٩.

[٢] الآية ٤٥، سورة النور.

[٣] الآية ٣٠، سورة الأنبياء.

[٤] تستأثر السعودية والامارات والكويت بالنسبة الأكبر من ذلك الاستخدام: شوقي البرغوثي، قطاع المياه في العالم العربي نظرة عامة – الفصل الأول من التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والمياه لسنة ٢٠١٠، بيروت، ص ١٢.

وفيما يتعلق بالزراعة، لا يمكن ان تستمر حياة الانسان بدون وجود الغذاء الذي يعتمد على وصول إمدادات المياه العذبة إليه، فضلاً عن حاجة مشروعات التنمية الغذائية والزراعية لها أيضا؛ إذ تعد المياه عنصراً اساسياً في مفهوم الأمن الغذائي الذي يعنى بتوفير الغذاء للانسان بشكل أساس، ولكن المشكلة تكمن في الاحتياجات المتزايدة لكميات المياه العذبة في مقابل ندرتها في عدة مناطق في ظل استخدام المياه في الزراعة المكثفة، ويكمن الحل في تعزيز الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة للقضاء على الفقر والحفاظ على بيئة تلك المياه من الاستخدام غير السليم للمبيدات والأسمدة ويقلل من استخدام المياه الجوفية الملوثة في بعض الأحيان نتيجة لقلة المياه السطحية كالأنهار والبحيرات، وتوفر المياه العذبة أيضا مصدراً لعيش سكان الريف في الزراعة وصيد الأسماك والكائنات الحية الأخرى، ومن ثم فان استنزاف هذا المصدر أو تلوثه يؤدي في جانبه الاقتصادي إلى قطع سبل عيش هؤلاء السكان الريفيين[١].

ودخل **استخدام المياه في الطاقة** بقوة في السنوات الماضية فقد تم استثمار هذا المورد الطبيعي في توليد الطاقة الكهرمائية وتبريد محطات الطاقة الكهربائية الحرارية، وتوليد الطاقة من الأمواج والمد والجزر وغيرها، وتمثل طاقة بديلة للوقود الأحفوري الذي قد يلوث الهواء وتوفر المصادر المائية ما يقارب ١٤% من احتياجات الطاقة في العالم، وعلى هذا الأساس فان عدم وجود المياه العذبة في بعض الدول يشكل صعوبة كبيرة امام انشاء مشروعات الطاقة خصوصا إذا لم تكن هناك طاقة بديلة عن المياه، وهذا يشكل ضغطاً على الدول الفقيرة التي تصارع من أجل توفير الحاجات الضرورية لشعوبها[٢].

---

[١] إدارة الأمم المتحدة لشئون الإعلام، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، عقد الماء من أجل الحياة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، DPI/2378-September 2005-1OM32948-، ص١٤.

[٢] المرجع السابق، ص٢٠.

ولذلك بدأ القانون الدولي ومنذ مدة يهتم بموضوع المياه العذبة لاسيما معاناة كثير من مناطق العالم وبالذات دول الجنوب من التصحر والجفاف؛ مما أثر على تزويد سكانها بالغذاء والمياه الصالحة للشرب[١].

ويمتد دور هذه المياه ليمثل العنصر الأساس للحفاظ على التنوع الإحيائي والنظم البيئية، فالأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة العذبة هي الموطن الذي تعيش فيه الأسماك والكائنات الأخرى، ولذلك لا يمكن لهذه الكائنات الاستمرار بالعيش في ظل تناقص هذه المياه واستنزافها المستمر وتلوثها بفعل طرح المعادن الثقيلة والنفايات العادية والخطرة السائلة والصلبة الذي تسبب بانقراض عدة كائنات حية كانت تعيش في المياه العذبة، وكذلك تغير النظم البيئية المحيطة بها وقد يصل التلوث في كثير من الأحيان إلى مصبات الأنهار والمناطق الساحلية والأراضي القريبة منها، وكذلك البيئة البحرية وتهديد الكائنات البحرية الموجودة فيها[٢].

وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة إلى انه حوالي اقل من ٥٠% من سكان العالم يمكنهم الحصول على موارد المياه العذبة بشكل منتظم كما تشير هذه التقديرات إلى أن عدد سكان الكرة الأرضية سيصل إلى حوالي ٢٠ مليار نسمة سنة ٢١٠٠[٣]، وهذا معناه ان استخدام المياه سوف يزداد مما يشكل خطراً كبيراً على كثير من دول العالم التي تنعدم فيها موارد المياه العذبة أو توجد فيها ولكنها لا تغطي جميع احتياجاتها لتوفير مياه الشرب وتوفير الطاقة والزراعة.

---

[١] د. عصمت فلوح، القانون الدولي للمياه – مؤتمر المياه في الشرق الاوسط التحديات والآفاق، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢، ص١٢٤.

[٢] إدارة الأمم المتحدة لشئون الإعلام، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، عقد الماء من أجل الحياة (٢٠٠٥– ٢٠١٥)، مرجع سابق، ص١٨.

[٣] د. رضا عبد الحليم عبد المجيد عبد الباري، النظام القانوني للمياه الجوفية – دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١.

وفيما يخص الوطن العربي هناك مناطق كثيرة تعاني من قلة الموارد المائية في مقابل ارتفاع عدد السكان، إذ تشير الإحصائيات إلى أن عام ٢٠٣٠ سيزداد الطلب على المياه في الوطن العربي ليصل إلى حوالي ٦١٠ مليار متر مكعب في مقابل نسبة ٤٠٠ مليار متر مكعب تغطي سكان الوطن العربي الأمر الذي ادى الى حدوث مشاكل متعلقة بتوفير المياه وتبني الخطط المائية المناسبة لمعالجة تلك المشاكل الصعبة لاسيما بالنسبة للدول العربية التي تعاني أصلا من الجفاف[١].

إن الزيادة في الطلب على المياه العذبة ادت إلى هبوط نسبة المياه في كثير من الدول نتيجة السحب غير المنظم للأنهار والمياه الجوفية؛ مما ادى الى تعرض الكثير من تلك المياه للملوحة والتلوث ومن ثم التأثير بشكل سلبي على الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والصناعية وإثقال كاهل ميزانيات الدول بهذا الاتجاه[٢].

أهمية الموضوع :-

ووفقاً لما تقدم أصبح موضوع المياه العذبة ذا أبعاد متعددة يدخل في صلب كافة مواضيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودخل كذلك في إطار الصراع السياسي بين الدول من أجل توفير مصادر تلك المياه، وبالذات في حالة وجود مجاري مائية مشتركة بين الدول واستثثار واستغلال بعض الدول لحصص تلك المجاري المائية بشكل غير منصف؛ مما يؤثر على الدول الأخرى، الامر الذي يؤدي إلى حدوث نزاعات بين الدول المعنية وبالذات حين تسيطر الدول التي تنبع منها المجاري المائية على تلك المياه وتستغل الموضوع للضغط على الدول الأخرى التي يمر فيها ذلك المجرى المائي للحصول على منافع سياسية أو أقتصادية لاسيما

---

[١] د. فتحي أبو راضي،المياه العربية ودورها في معالجة أزمة التصحر، المؤتمر الدولي الثامن للأمن المائي العربي – مركز الدراسات العربي الأوربي، القاهرة،٢٠٠٠، ص٣.

[٢] يشير العلماء المختصون بشئون المياه إلى أن أي دولة في العالم يكون نصيب الفرد فيها يوميا (ما بين ١٠٠٠ –٢٠٠٠) متر مكعب تعاني من الندرة في المياه وإذا قلت النسبة عن ذلك بشكل عام يصنف البلد على أنه (فقير من الناحية المائية) :الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب – المياه العربية والتحديات الأمنية والإقليمية، تقرير مقدم إلى المؤتمر الدولي الثامن حول الأمن المائي العربي المنظم من قبل مركز الدراسات العربي– الأوربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١.

في مجال الأنهار الدولية، وهذا ما هو حاصل في نهر الفرات من قبل تركيا تجاه العراق وسوريا أو ما يحصل من قبل إثيوبيا ودول الحوض تجاه مصر فيما يخص نهر النيل وما تقوم به إسرائيل من سياسة مائية تجاه الأردن ولبنان وفلسطين بهدف السيطرة على مجاري الأنهار والمياه الجوفية، إلى جانب ظهور المشاكل البيئية الناتجة عن تلوث تلك المياه ومدى إمكانية توصل الأطراف المعنية لمعالجة هذه الصعوبات وعقد الاتفاقيات والترتيبات اللازمة لحل تلك الصعوبات[1]، كذلك يشكل عدم السيطرة على استخدام المياه العذبة بما يضمن توفير الاحتياجات الحالية للمياه مع مراعاة حاجات الأجيال المقبلة عائقا لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في مجال الأمن المائي.

وعلى الرغم من وجود مشاكل متعددة متعلقة باستخدام المياه التي تم الإشارة إليها إلا أن موضوع **تلوث المياه العذبة** يعد من أبرز المعضلات التي بدأت تؤرق فعلاً جهود الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المهتمة بالحفاظ على البيئة بشكل عام والبيئة المائية بشكل خاص كونه يمثل خطراً يهدد حياة الانسان والبيئة نتيجة لسوء استخدام تلك المياه وتلويثها بإلقاء الكثير من الفضلات وتصريف المياه الثقيلة والمواد الكيميائية والإشعاعية والسامة فيها، مما أثر بشكل سلبي على نوعية المياه وصحة الإنسان بحصوله على مياه غير صالحة للشرب، فضلاً عن الإضرار بالبيئة المائية وترك اثاراً صحية واقتصادية وبيئية سلبية.

إن سبب وجود تلوث المياه العذبة ناتج عن عدم الاهتمام الجدي بالموضوع لعقود طويلة ولم يكن ضمن أولويات برامج الدول؛ مما أدى إلى استفحال المسألة وعدم إمكانية السيطرة عليها من قبل كثير من الدول كون التلوث الحاصل في أنظمة البيئة المائية في بعض الأحيان عابر للحدود من دول ومناطق أخرى نتيجة

---

[1] د. سعد مسعد شحاتة، حماية الماء العذب ومطلب التنمية في مصر – دراسة اقتصادية قانونية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢١٦-٢١٨.

لوجود مجاري مائية مشتركة بين عدة دول كالأنهار والمياه الجوفية، الأمر الذي يفرض تعاون الدول لمكافحة تلوث المياه العذبة وفقاً لآليات يتم الاتفاق عليها.

وعلى هذا الأساس تحركت الجهود الإقليمية والدولية لتأمين توفير المياه العذبة لسكان العالم وحمايتها من التلوث لغرض إيجاد الحلول القانونية والإدارية والفنية لحماية المياه العذبة من التلوث وتنظيم استخدام المياه وتقسيم الحصص، وقد تمثلت هذه الجهود بعقد اتفاقيات مشتركة بين دولتين أو أكثر من دول العالم كاتفاقيات نهري الراين والدانوب في أوربا ونهر النيل والكونغو في أفريقيا ودجلة والفرات في آسيا[1].

ولغرض إرساء قواعد قانونية دولية تهدف إلى تنظيم تقاسم الموارد المائية للمجاري الدولية للأنهار والبحيرات والمياه الجوفية وحمايتها من التلوث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية سنة ١٩٩٧ والتي دخلت حيز النفاذ نهاية سنة ٢٠١٤، وهي اتفاقية مهمة دونت كثيراً من المبادىء والأعراف الدولية المتعلقة بالمجاري المائية بخصوص المحافظة على بيئتها واستغلالها، وهذا ما أكدته ديباجة الاتفاقية بالإشارة إلى المشاكل الحاصلة في المجاري المائية نتيجة تعرضها للتلوث والاستنزاف المستمر.

ونظراً لوجود المياه العذبة السطحية في العراق كنهري دجلة والفرات وشط العرب والبحيرات كذلك المياه الجوفية وتعرضها للتلوث المستمر، فإنه من المهم دراسة مدى إمكانية حماية المياه العذبة في العراق من التلوث ومكافحته للحد من التأثير السلبي المصاحب للتلوث على الصحة والبيئة والأمن الغذائي للعراق بموجب الإجراءات القانونية الوطنية والإقليمية والدولية لاسيما أن أغلب تلك المياه وبالذات الأنهار تنبع خارج العراق، الأمر الذي يستلزم إيجاد الآليات الثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول المعنية لحماية تلك المياه من التلوث وتنظيم استغلالها.

---

[1] تعد تلك الانهار دولية وتم تنظيم استغلال أغلبها بموجب اتفاقات: د.عصام العطيـــة، القـــانون الدولي العام، جامعة بغداد، الطبعة السابعة، ٢٠٠٨، ص ٣٤٢،٣٢٢.

الإشكاليات:-

إن عدم الاهتمام الكافي بتلوث المياه العذبة يؤدي إلى نتائج اقتصادية وبيئية سلبية كارتفاع تكاليف الحصول على الماء الصالح للشرب واستنزاف موارد المياه بشكل مفرط نتيجة للتلوث الحاصل بفعل الاستخدام غير الصحيح للمواد الكيميائية والزيوت، وعدم تنظيم صرف المياه الصحية والمخلفات الصناعية والاستخدام غيرالمنظم للمياه الجوفية الذي يؤدي لتعرضها للملوحة وتلوثها، فضلاً عن زيادة السكان وما تبعه من توسع في المدن وزيادة استهلاك المياه في كافة المجالات.

إن المسؤلية الكبيرة في تلوث المياه العذبة تقع على عاتق الإنسان بفعل عدم اهتمامه بالتوازن البيئي الموجود في الكرة الأرضية نتيجة لقلة الوعي البيئي وعدم إدراك مخاطر ذلك التلوث الذي ظهر نتيجة التطور الحضاري والتكنولوجي في كافة مجالات الحياة لأنه صاحب ذلك التوسع في استخدام المياه بشكل غير متوازن أو منظم؛ مما أدى إلى تناقص قدرة العديد من الموارد المائية العذبة في تغطية الحاجات الإنسانية المتلاحقة[١].

وتثور المشكلات بصورة أكبر بالنسبة لتلوث المياه العذبة واقتسام مواردها بالنسبة للمجاري المائية المشتركة بين أكثر من دولة، إذ تسعى كل دولة إلى استخدام تلك المياه بالشكل الذي يغطي احتياجاتها دون النظر بعين الاعتبار إلى متطلبات الدول الأخرى المشتركة معها في المياه بل حتى الإضرار بمصالحها الحيوية المتعلقة بتوفير المياه أو التسبب في تلويث تلك المياه، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث مشاكل ونزاعات بين تلك الدول كما فعلت بوليفيا بقطعها العلاقات الدبلوماسية مع تشيلي بسبب مشاكل استخدام نهر (لوي)، وقد يصل النزاع في بعض الأحيان إلى الاقتراب من استخدام القوة العسكرية كما حدث بين الهند وباكستان حول نهر(الهندوس)[٢]، لذلك لجأ كثير من الدول لغرض تنظيم استغلال المياه والحد من

---

[١] د.عيد محمد مناحي العازمي، الحماية الإدارية للبيئة – دراسة مقارنة، دار النهضة العربيـــة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٧٤-٧٥.

[٢] د.سعد مسعد شحاتة، مرجع سابق، ص٢٣٥-٢٣٦.